

جولة 'رايس' ومستقبل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى (1-2)

18-10-2005

مع خسارة الولايات المتحدة لقاعدتها في أوزباكستان، لجأت إلى تعزيز وجودها العسكري في قيرغيزستان، حتى لا تتأثر سلبيات عملياتها في أفغانستان، وبالفعل تمكنت وزيرة الخارجية الأمريكية خلال جولتها الأخيرة من الحصول على تعهد من حكومة قيرغيزستان الجديدة بالسماح للولايات المتحدة بزيادة حضورها العسكري في قاعدتها الجوية في مطار ماناس.

بقلم [عبدالله صالح](#)

جاءت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لعدد من جمهوريات آسيا الوسطى في الفترة من 1 إلى 13 أكتوبر الجاري، في إطار جهود واشنطن لتعزيز وجودها وحماية مصالحها في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وذلك في أعقاب تحذيرات صادرة عن البنتاجون من خطورة الانسحاب الأمريكي من آسيا الوسطى على مصالحها النفطية في المنطقة، وعلى حربها ضد ما يسمى بالإرهاب، الأمر الذي دفع الرئيس بوش لإيفاد وزيرة خارجيته في جولة لتعزيز روابط واشنطن مع هذه الجمهوريات الإسلامية، لاسيما بعد أن تدهورت علاقات الولايات المتحدة مع أوزباكستان، واضطرت للانسحاب من قاعدتها العسكرية في "كارشي خان أباد" بناء على طلب حكومة طشقند.

جولة رايس التي شملت كلا من كازاخستان، وقيرغيزستان و طاجيكستان، كانت بمثابة محاولة للحيلولة دون مزيد من التراجع في النفوذ والتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى. ومع إعلان قيرغيزستان مؤخراً عن قبولها باستمرار الوجود الأمريكي

في قاعدة مطار "مناس" الجوية، شعرت واشنطن أنها حققت قدراً من النجاح في مهمتها.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، عرضت حكومة طشقند على واشنطن استخدام قاعدة "كارشي-خان أباد" الواقعة جنوب شرق أوزبكستان كنقطة انطلاق لعمليات القوات الأمريكية ضد أفغانستان، حيث كانت العلاقات الأوزبكية الأمريكية آنذاك قد شهدت تطوراً كبيراً، على نحو أثار غضب روسيا، التي تعتبر جمهوريات آسيا الوسطى مناطق نفوذ تقليدية لها. ولم تكتف الولايات المتحدة بقاعدتها في أوزباكستان، بل أقامت قاعدة عسكرية أخرى في جمهورية قيرغيزستان، ومع ذلك لم يكن لدى روسيا الكثير لتفعله من أجل منع التغلغل الأمريكي في جمهوريات آسيا الوسطى.

مع انتهاء الغزو الأمريكي لأفغانستان وبداية تحقق الاستقرار لهذا البلد، يتوقع مستشارو الإدارة الأمريكية أن تشهد علاقات واشنطن مع جمهوريات آسيا الوسطى مزيداً من التدهور وعدم الاستقرار، بسبب ميل حكام هذه الجمهوريات إلى التسلط وقمع الحركات المعارضة للوجود الأمريكي، وفي مقدمتهم الرئيس إسلام كريموف في أوزباكستان.

مع قيام واشنطن بإلغاء المعونة المخصصة لقيرغيزستان إثر اندلاع ثورة مارس 25 التي أطاحت بالحكومة المتسلطة هناك، تزايد القلق لدى حكومة طشقند التي كانت تواجه معارضة مسلحة قوية أيضاً، وشعرت بأن التعاون مع الولايات المتحدة يمكن أن يحقق لها مكاسب عديدة، ولكنها خشيت من أن يؤدي وجود القوات الأمريكية على أراضيها إلى تزايد الضغوط الشعبية على حكومة كريموف.

وعندما لجأت حكومة طشقند في 13 مايو الماضي إلى القمع العنيف للمظاهرات المعارضة لها في مدينة أنديجان، انضمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي وطالبت بإجراء تحقيق مستقل في هذا الحادث، وهو ما دفع حكومة طشقند إلى أن تطلب من واشنطن في 29 يوليو 2005 إنهاء وجودها العسكري على أراضيها وسحب قواتها وذلك خلال مدة لا تتجاوز يناير 2006 . وفي خطوة انتقامية من جانب واشنطن، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي في وقت مبكر من أكتوبر الجاري على قرار بتجميد مبلغ 23 مليون دولار من مستحقات أوزباكستان عن استخدام واشنطن السابق لقاعدة "كارشي خان أباد".

العلاقات الحالية بين كل من الولايات المتحدة وأوزبكستان شبه مجمدة ولا يتوقع أن تشهد تحسناً في المستقبل المنظور، ولهذا أعفت وزيرة الخارجية نفسها من زيارة طشقند خلال جولتها بالمنطقة، في الوقت الذي لجأت أوزباكستان إلى التقرب من روسيا، حيث أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة أواخر الشهر الماضي. وبالطبع فإن روسيا تشعر بالانتصار لعودة أوزباكستان إلى أحضانها مرة أخرى.

وقد أخبر زير الدفاع الروسي "سيرجي إيفانوف" الصحفيين بأن المناورات العسكرية المشتركة لبلاده مع أوزباكستان لن تكون لمرة واحدة فقط، ولكنها ستجرى سنوياً وبصورة منتظمة، في إطار التعاون العسكري المستمر بين البلدين، كما انتقد "إيفانوف" الاتحاد الأوروبي لفرضه عقوبات على أوزباكستان، وقال إن العقوبات هي أداة لتحقيق أهداف سياسية لكن آثارها الحقيقية محدودة للغاية، مستشهداً على ذلك بما حدث في العراق ومناطق أخرى عديدة.

مع خسارة الولايات المتحدة لقاعدتها في أوزباكستان، لجأت إلى تعزيز وجودها العسكري في قيرغيزستان، حتى لا تتأثر سلباً عملياتها في أفغانستان، وبالفعل تمكنت وزيرة الخارجية الأمريكية خلال جولتها الأخيرة من الحصول على تعهد من حكومة قيرغيزستان الجديدة بالسماح للولايات المتحدة بزيادة حضورها العسكري في قاعدتها الجوية في مطار ماناس. وصرح الرئيس باكييف عقب لقائه مع كوندوليزا رايس في 11 أكتوبر 2005 بأن حكومة بشكيك تساند وجود قوات التحالف في جمهورية قيرغيزستان لحين الانتهاء من مهمتها في أفغانستان.

باكييف الذي انتُخبَ في يوليو 2005 بعد ثورة أطاحت بالزعيم السابق "عسكر عكايف"، يسعى إلى نوع من التوازن في علاقات بلاده الخارجية وخاصة مع كل من روسيا، الصين والولايات المتحدة، حيث تستضيف بلاده بالفعل قواعد عسكرية لكل من روسيا والولايات المتحدة، وهناك خطط لاستضافة قاعدة جديدة للقوات الصينية. وتسعى ببشكيك إلى تعظيم مكاسبها من هذه القوى العظمى الثلاثة، وأيضاً ضمان استقلال بلاده عن أي من تلك القوى، وسبب نجاح هذه السياسة هو أن حكومة بشكيك عندما تشعر بأن إحدى هذه القوى تضغط عليها، فإنها تلجأ على الفور إلى القوتين الأخرين لمساندتها، ومواجهة ضغوط الدولة الثالثة. في الوقت الذي لا تتوقع فيه الولايات المتحدة قيام قيرغيزستان بإغلاق القاعدة الجوية الروسية، فإن موسكو تأمل في أن تطلب ببشكيك من الولايات المتحدة سحب قواتها وإخلاء قاعدة "ماناس"، ولكنها لا تريد ممارسة ضغوط عليها حتى لا تتوتر العلاقات بين الدولتين. صحيح أن قيرغيزستان عضو في منظمة شنغهاي للتعاون، وشاركت في البيان الذي أصدرته القمة الأخيرة للمنظمة، والذي طالب

الولايات المتحدة بسحب قواتها من المنطقة، لكنها تراجعت بعد ذلك ووافقت على استمرار الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها.

[↑ للعودة لأعلى](#)